المحاضرة الثانية: تصنيف المؤسسات الاقتصادية 1

إن عملية تصنيف المؤسسات تسهل دراستها من خلال ترتيبها وفقا لمقاييس أو معايير محددة يمكن تقسيمها بدورها إلى معايير أساسية أكثر استخداما ومعايير أخرى أقل استخداما، وتتعدد هذه الأخيرة وتتفاوت درجة أهميتها من معيار إلى آخر.

أولا: معيار الحجم

يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما ترتب على أساسها المؤسسات، إلا أن هذا الحجم قد يقاس بعدة مؤشرات منها عدد العمال، ومنها رأس المال التأسيسي أو رقم الأعمال...الخ، وقد ورد هذا التصنيف في توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2000، وتم تعديله في 11 جانفي سنة 2017. حيث يعرف القانون الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و" أو" الخدمات، تشغل من 1 إلى 250شخصا، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دج أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دج كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية.

والجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات وفقا لهذا المعيار (المؤسسات الكبيرة والعملاقة لا تدخل ضمن التصنيف الجزائري):

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	أو الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	من 1 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون دج و4 مليار دج	بين 200 مليون دج و1 مليار دج
مؤسسة كبيرة	من 251 إلى 999	مؤسسة عملاقة	عدد العمال أكثر من 1000

ثانيا: معيار التقنية السائدة

يوظف هذا المعيار للمقارنة بين المؤسسات الإنتاجية من حيث درجة تطورها وتطور الآلات والإمكانيات المتوفرة لديها مثل وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة، فنجد وفقا لهذا المعيار نوعين من المؤسسات:

المؤسسات الإنتاجية الحديثة	توظف وسائل إنتاج على درجة كبيرة من التطور وتهتم بإدخال آخر الطرق التكنولوجية لتحسين منتجاتها، وتقل اليد العاملة في هذا النوع من المؤسسات حيث تحل الآلات محلها، وقد ظهرت في العشرية الأخيرة مؤسسات تتخلى عن اليد العاملة بشكل جد كبير وتستخدم محله الذكاء الاصطناعي.
مؤسسات الأنشطة التقليدية	تعتمد على عنصر اليد العاملة بنسبة كبيرة، نظرا لبدائية طرق ووسائل الإنتاج فيها.

ثالثا: المعيار الإقتصادي

حسب هذا المعيار فإن المؤسسة الإقتصادية تصنف كما يلي:

مؤسسات القطاع الأول	يضم المؤسسات المتخصصة في مختلف أنواع الزراعة ومنتجاتها وكذا تربية المواشي، وأنشطة الصيد البحري، وأنشطة المناجم، وغيرها من النشاطات الخاصة بالأرض والموارد الطبيعية.
مؤسسات القطاع الثاني (قطاع الصناعة)	يضم جميع المؤسسات الصناعية التي تعمل على تحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة ويمكن جمع هذه المؤسسات في فرعين رئيسيين: **الصناعات الخفيفة:** غالبا ما تكون إستهلاكية مثل النسيج، المصبرات، المشروبات، الألبسة، العجائن ..إلخ. **الصناعات الثقيلة:** تعتبر كمستعمل للموارد مثل الصناعة الإستخراجية كصناعات تكرير وتحويل المواد الطبيعية من معادن، طاقة...الخ، ومؤسسات صناعة التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة التي تستعمل في مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى.
مؤسسات القطاع الثالث	تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في القطاعين الأول والثاني، وهي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة، نذكر منها النقل بمختلف فروعه، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة التعليم وغيرها ......

رابعا: معيار طبيعة الملكية

حسب هذا المعيار فإن المؤسسة الإقتصادية تصنف كما يلي:

المؤسسات الخاصة	هي المؤسسات التي تخضع للقانون الخاص، يمتلك رأس مالها مجموعة من الأفراد.
المؤسسات العمومية	هي المؤسسات التي يكون رأس مالها تابع للقطاع العام أي الدولة، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، ويمكن تصنيف المؤسسات العمومية إلى النموذجين التاليين: **مؤسسات تابعة للوزارات:** تتجسد في جميع المؤسسات التي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة إنشائها والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعينهم، حيث يقدمون إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها. **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية (البلدية والولاية):** تقوم البلدية أو الولاية أو معا بإنشاء وتأسيس مثل هذه المؤسسات والإشراف عليها عن طريق إدارتها، وغالبا ما تكون في مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.
المؤسسات نصف العمومية (المختلطة)	تتكون هذه المؤسسة بالإتفاق بين طرفين وهما الدولة والمتمثلة عادة في الوزارة أو مؤسسة عمومية والطرف الثاني يتمثل في القطاع الخاص، بهدف القيام بمشروع إقتصادي معين يتم تحديد أهدافه، حجمه، شروطه ومدة حياته ......إلخ وتتم المساهمة في رأس المال من الطرفين، وغالبا لا تقل مساهمة الطرف العمومي عن 51 بالمئة في رأس المال.

خامسا: معيار حقوق الملكية

يقصد بحقوق الملكية أن الأفراد يملكون الأشياء في الواقع وفي نفس الوقت يملكون حقوق استعمال هذه الأشياء أو هذه الموارد، وعلى هذا الأساس تمكن حقوق الملكية من ثلاث ممارسات:

- **حق الاستعمال:** أي أن صاحب الملكية من حقه استعمال ملكيته بنفسه.
- **حق الإستثمار (الانتفاع أو الاستغلال):** أي أن صاحب الملكية من حقه أن يستفيد من نتائج استعمال ملكيته، أي من حقه أن يستغلها بهدف الربح أو الحصول على عائد.
- **حق التصرف:** أي أن من حق صاحب الملكية أن يتصرف في ملكيته (يتخلى عنها، يبيعها، يورثها، يهبها...).

من خلال الممارسات الثلاثة لحقوق الملكية وخصائصها تصنف المؤسسات إلى الأنواع التالية:

المؤسسات الرأسمالية	في هذه المؤسسة يكون كل من حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التنازل من حق شخص واحد.
المؤسسة الإدارية	هي المؤسسة التي يسيطر فيها المسير، وفي هذه المؤسسة تقسم حقوق الملكية، حيث أن المالك له حق التنازل وحق استغلال المنتج، أما المسير يملك حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي للمؤسسة.
المؤسسة التعاونية	في هذه المؤسسة لا يوجد ملاك حقيقيون، فحق الملكية يكون جماعي أي أن العمال هم المالكون وهم العاملون.
المؤسسة الحكومية	حق الاستعمال جماعي من قبل مجموعة من العمال، أما الاستغلال وحق التنازل يكون ملكا للدولة أو السلطة العمومية.

سادسا: معايير أخرى

هناك عدة معايير لتصنيف للمؤسسات أقل شيوعا تستخدم في سياقات ومجالات أخرى من أهمها:

المعيار	نوع المؤسسة	وصف المؤسسة
معيار التنويع	المؤسسة المتخصصة	هي المؤسسة التي لديها منتج واحد تركز عليه، أو سوق واحدة أو منتجات من نفس التخصص.
	المؤسسة المتنوعة	هي المؤسسة التي تتبنى أكثر من نشاط واحد (سلعة أو خدمة)، قد تكون هذه الأنشطة مترابطة أو غير مترابطة.

معيار الحدود الجغرافية	مؤسسات محلية	وهي المؤسسات صاحبة الأعمال المحلية، تكون عملياتها داخل حدود الدولة الوطنية.
	مؤسسات دولية	وهي مؤسسات تنشط في دولتين فأكثر، من خلال الاستثمار في بلد آخر أو بيع وشراء السلع أو الخدمات عبر حدود دولتين أو أكثر، وأعمالها دائمة وليست مؤقتة.
معيار الأصالة	مؤسسات مبدعة ومبتكرة	هي المؤسسة التي تسبق غيرها دائما إلى السوق، من خلال تقديم منتج جديد أو خدمة معينة أو استعمال تكنولوجيا جديدة. أو تقديم نموذج جديد للأعمال وفق تصورها هي بحيث تبتكر وتبدع منتجات بمزايا تنافسية جديدة وتتصور السوق بحدود تختلف عن حدود السوق التقليدية الموجودة والمعروفة.
	مؤسسات مقلدة	هي تلك المؤسسات التي تقوم بتقليد المؤسسات المبدعة في منتجاتها، لأن التقليد يقلل تكاليف البحث والتطوير التي تتحملها المؤسسات السباقة ويمكن المؤسسة المقلدة من التحسين والتطوير في المنتج المقلد خاصة أن التكنولوجيا تتطور باستمرار مقارنة بالزمن الذي ظهر فيه المنتج الأصلي، كما تستفيد من العمل التعريفي والتوعوي الذي تقوم به المؤسسة السباقة لمنتجها تجاه العملاء، وهذه التوعية تشكل تكلفة للمؤسسة، لا تتحملها المؤسسة المقلدة.
معيار الوجود الرقمي	مؤسسات رقمية	هي تلك المؤسسات التي ليس لها وجود فعلي على أرض الواقع، بل تتواجد فقط في المنصات والمواقع والتطبيقات الإلكترونية، وتقدم خدمات إفتراضية، أو تعمل كمؤسسات وسيطة بين مقدمي المنتج والمستهلك.
	مؤسسات ذات وجود مختلط	هي المؤسسات التي لها وجود فعلي على أرض الواقع وفي نفس الوقت وجود رقمي عبر الإنترنت، حيث تقدم نفس الخدمات أو خدمات مختلفة بصيغتين: واقعيا عبر مكان تواجدها، ورقميا عبر منصاتها ومواقعها وتطبيقاتها الإلكترونية.